دور الهيئات والحكومات في معالجة قضية الهجرة غير الشرعية

أ. أمينة بوبصلة(*)

ملخص

تعتبر ظاهرة الهجرة ظاهرة قديمة قدم الإنسان، فمنذ أن خلق الله عزوجل الإنسان و هو يسعى دوما إلى تغيير نمط حياته بالهجرة طبعا فالهجرة إلى الحبشة و هجرة الرسول عليه الصلاة و السلام من مكة إلى المدينة كانت من أجل تأمين حياته و تأمين رسالته و الوصول بها إلى أبعد مكان، فالهجرة إذن تكون إما لتغيير المكان بسبب المناخ أو عوامل خارج نطاق الإنسان أو من أجل تحسين ظروف معيشته. ولكن ونتيجة التطورات الدولية التي عرفتها الدول بعد الحرب العالمية 1و2 و الحرب الباردة تغيرت الكثير من المفاهيم ، فالي جانب الهجرة بصفتها ظاهرة طبيعية، هناك ظاهرة أخرى مرضية وهي الهجرة غير الشرعية أو السرية، و نتيجة لكل هذا سارعت العديد من الدول و الحكومات والهيئات إلى ضرورة الحد منها ومحاربتها باتخاذ مجموعة من التدابير والآليات لمكافحة هذه الظاهرة غير الصحية والتي تمس جميع جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الأمنية خاصة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، دور الدول والهيئات، طرق و كيفية معالجتها، الربيع العربي الساحل الإفريقي.

*) أستاذة – باحثة بكلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بودواو **بومرداس** – الجزائر.

مقدمة

كان اهتمام الدول بالأمن ولا يزال أمرا بالغ الأهمية، إذ تحتل مواضيع الأمن الصدارة في المعالجة على كل المستويات الرسمية و غير الرسمية، العملية وحتى العامة، لانّ بقاء الإنسان وتطوّره و رفاهيته مرهون بالحفاظ عليه.

وقد اختلفت درجة الاهتمام بهذا الموضوع على مرّ العصور، حسب تطور الحياة الإنسانية وظهور تحديات وتهديدات جديدة ولكن ازداد الاهتمام به حاليا، نظرا لتعدّد عناصر الأمن، إذ أصبح يشمل كل مناحي الحياة الداخلية والخارجية، فأضحى الفصل بين مواضيع الأمن و مستوياته صعبا جدا، وما كان ينظر إليه سابقا على أنّه ثانوي أصبح اليوم رئيسيا، ويشكل ركيزة أساسية للأمن كالهجرة مثلا، حيث لعبت دورا حاسما في تشكيل العالم عبر التاريخ، و لكن مع أنّ الهجرة كانت سمة مستمرة من سمات التاريخ البشري، فإنّ أسبابها ومواصفاتها وأنماطها واتجاهاتها لم تبق ثابتة على الإطلاق، بل إنّها كانت على الدوام تؤثر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية المتغيرة داخل الدول و فيما بينها و تتأثر بها[1].

والهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية و الجوية و البحرية و الإقامة بدولة أخرى بطريقة غير شرعية، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية و تتحول فيما بعد إلى غير شرعية، وهو ما يعرف **بالإقامة غير الشرعية** وتتضمّن أيضا **الهجرة السرية** وتعني الاجتياز غير القانوني للحدود دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة وتصنف في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة. وقد تفاقمت في فترة ما بعد الحرب الباردة بسبب التطور التكنولوجي في ميدان الاتصال ووسائل النقل، النزاعات العرقية، النزوح ألقسري ما أدى إلى ظهور تنظيمات و عصابات إجرامية مختصة تعرف بشبكات الهجرة السرية.

المشكلة البحثية

تجسد ظاهرة الهجرة غير الشرعية عموما مشكلة عالمية تعاني منها معظم الدول(أسيا، أوروبا، إفريقيا وأمريكا) وبدرجات متفاوتة، في الوقت الذي استطاعت بعض الدول المتقدمة خاصة منها الأوروبية والأمريكية من الحد من هذه

الظاهرة، نجد في الطرف الأخر الدول الإفريقية (دول شمال إفريقيا)تعمل جاهدة على الحد منها أيضا .

إذن، فالمشكلة التي تبحث عنها هذه الدراسة تنبع من تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الضفتين، مع البحث عن دور الهيئات و الحكومات في معالجة هذه القضية. و لهذا يمكن بلورة إشكالية هذه الدراسة : **كيف تم معالجة قضية الهجرة غير الشرعية؟. و ماهو الدور الذي قامت به مختلف الحكومات و الهيئات المختصة من أجل معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة في ظل التحديات الجديدة –الربيع العربي–؟.**

المحور الأول. تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العالم عبر التاريخ.

تعرف الهجرة في علم الديمغرافيا بأنّها :" الانتقال فرديا أو جماعيا من مكان لأخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا واقتصاديا أو سياسيا...و لقد تطورت ظاهرة الهجرة باعتبارها ظاهرة صحية مرّ بها العالم منذ التاريخ البشري، لكن ونتيجة لمجموعة من التطورات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الساحة الدولية من بدايات الستينيات وحتى يومنا هذا فقد تغير مفهوم الهجرة كظاهرة شرعية إلى غير شرعية أو سرية تمس معظم دول العالم .

وتمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو السرية أحد الأبعاد المرضية والسيئة لظاهرة الهجرة، والتي بدأت تخرج عن نطاقها التقليدي والتي كانت في محاولات معزولة، أما الآن فقد أصبحت تعتمد على شبكات منظمة ومهيكلة حول شبكات متداخلة، ما يؤدي إلى تغذية ما يعرف بالجريمة المنظمة والعابرة للحدود ما يصعب التحكم فيها . و مما سبق تعرف الهجرة السرية" **انتقال فرد أو مجموعة من الأفراد من مكان إلى أخر بطرق سرية مخالفة لقوانين الهجرة، كما هو متعارف عليه**"[(2)] .

قبل بداية الربيع العربي، كان أكبر عدد من المهاجرين غير القانونيين الذين يصلون إلى الضفة الشمالية للمتوسط يدخلون عبر اليونان، حوالي مليون مهاجر وصلوا إلى أوروبا عبر اليونان نحو(80 بالمائة)، مقابل (5 بالمائة) عبر اسبانيا و (4

بالمائة) عبر ايطاليا ، ويتم الدخول إلى اليونان عبر طريق تركيا على مسافة تمتد 200 كلم ، يغطي نهر ايفروس معظمها . و حسب مصادر يونانية أمنية ، نجح خلال الفترة الممتدة ما بين مطلع 2010 و أوت 2012 أكثر من (87 ألف) شخص دخول اليونان عبر تركيا ، وحسب وكالة " حماية الحدود الأوروبية الخارجية" ، وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين نحو 300 إلى 400 شخص في اليوم خاصة في الصيف . ومن الجهة الغربية من المتوسط تبقى النسبة متفاوتة فخلال النصف الأول من 2013 بلغ عدد المهاجرين الذين انطلقوا من مصر و ليبيا إلى ايطاليا ومالطا (31 ألف) ، و من الجزائر و تونس و المغرب إلى إسبانيا وإيطاليا نحو (4 ألاف)[3] .

المحور الثاني دور الاتحاد الأوروبي في معالجة قضية الهجرة غير الشرعية

إنَّ مشكلة الهجرة غير الشرعية تلقى إهتماما دوليا من الدول المستقبلة للهجرة ، و بعض المنظمات ذات الصلة بالموضوع مثل منظمة العفو الدولية ، و المثير للدهشة أنَّ اهتمام الدول المستقبلة للهجرة- الاتحاد الأوروبي- تركز على وقف فلول الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ أوروبا بطرق وآليات أقل ما توصف به أنّها تتجاهل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بالشباب إلى التضحية بأرواحهم في سبيل الحصول على فرصة عمل وتحقيق حلمهم بحياة أفضل[4] .

1 . كيف عالج الاتحاد الأوروبي قضية الهجرة غير الشرعية؟

تشير الحقائق التاريخية إلى أنَّ الأوروبيين قد قاموا بأكبر و أضخم هجرة بشرية خلال القرن الماضي ، حيث هاجر ما يقارب (60مليون) نسمة خلال مائة عام (1821- 1924) من أوروبا و إلى الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و استراليا و دول أمريكا اللاتينية .

إنَّ دوافع الهجرة (الشرعية وغير الشرعية) في بعض الدول لا يمكن فهمه و معالجته على المستوى الداخلي فقط ، فالعامل العابر للوطن يؤثر في المقاربات الوطنية ، وذلك من خلال البرامج والسياسات في كافة الميادين ، الاقتصاد والتنمية المستدامة والاستثمار والشغل والبيئة .... لقد ساهم انخراط هذه الدول في الاتحاد الأوروبي ، في تزويد الاتحاد باليد العاملة ، فوقع شيئا فشيئا الاستغناء عن اليد العاملة المغاربية ، لكن الشباب ألمغاربي مازال يعتقد أنَّ الحلول المتعلقة بفرص العمل موجودة في أوروبا ، و هذا ما يفسر محاولة

بعضه الالتحاق خلسة بدولة من الدول الأوروبية، فكان رد الاتحاد الأوروبي و دول شمال إفريقيا هو رفض اللجوء إلى هذه الظاهرة الخطيرة والمكلفة. لذا جاءت الاتفاقيات والمقاربات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية تتراوح بين وسائل ردعية (أمنية) وتحفيزية ووسائل سياسية[5] . وتتمثّل الآليات والسياسات التي انتهجها الاتحاد الأوروبي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية فيما يلي :

أولا . آليات ردعية تمثّل الشق الأمني : إنّ المتفحص لوسائل الردع الأوروبية لثني الشباب عن دخول الإقليم الأوروبي يلاحظ عملية تدرج في وضع هذه القيود من خلال العديد من الاتفاقيات فمن اتفاقية شنغن مرورا إلى الشراكة الأورومتوسطية وصولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط، مع تطوير الآليات المتبعة من طرف أوروبا للحد من ظاهرة الهجرة[6] .

-اتفاقية شنغن 1985[*] : تعتبر اتفاقية **شنغن** لسنة1985 ، أول معاهدة لمعالجة الهجرة بين الدول الأوروبية، وقد جاءت هذه الاتفاقية مدعمة للمبادئ التي أسست من أجلها المجموعة الأوروبية[7] ، منها حرية تنقل الأشخاص الذين ينتمون إلى الدول الأعضاء، مع فرض تأشيرة الأجانب من طرف جميع الدول الأعضاء. وهذا يعني أنّ هذه الدول قامت بخطوة جدية في التعاون بينها لمراقبة فضاء **شنغن**. أما تمكين بعض الأعضاء من التأشيرة لدخول إقليم **شنغن** فهو يعتمد على عناصر موضوعية ومشتركة بين جميع الدول الأعضاء. إنّ وجود عوائق أخرى تفسر عدم نجاعة التصدي للهجرة غير الشرعية في ظل **شنغن**، حيث أنّ التوقيع على هذه الاتفاقية لم يسمح بتوحيد نظام منح التأشيرة للمهاجرين إلا عام 1996 تطبيقا لقرار المفوضية الأوروبية عدد(16 83 /95) ، لكن دول الاتحاد الأوروبي لم تبق مكتوفة الأيدي أمام ظاهرة تزايد المهاجرين غير الشرعيين فقامت بوضع آليات جديدة بالتعاون مع بلدان المغرب العربي في إطار **اتفاق (5+5)** عام 1995 . إضافة إلى هذه الاتفاقية طرح الاتحاد الأوروبي نظام الرقابة الافتراضي للهجرة غير الشرعية و المتضمن :

أ-نظام شنغن للمعلومات : هي أهم قواعد البيانات المستخدمة لضبط الهجرة و الحدود في الاتحاد الاوروبي منذ 1988 ، مقرها مدينة ستراسبورغ بفرنسا وهي المسئول التقني لهذا النظام، ويستخدم من قبل حرس الحدود و الشرطة والجمارك والسلطات القضائية في جميع أنحاء منطقة شنغن لجمع المعلومات عن أشخاص

متورطين في جريمة ما ، أو لا يكون لهم الحق في الدخول للأراضي الأوروبية ، ويتم إدخال المعلومات في الهيئة العامة للاستعلامات ، وإرسالها عبر النظام المركزي لفضاء شنغن ، كما يعمل على تقديم التنبيهات المخزنة في الهيئة العامة ، ويعمل في مجال الأشخاص ومجال الأشياء .

ب-دور النظام المتكامل للمراقبة لخارجية : يعتبر من أكبر أنظمة المراقبة في أوروبا ، تهدف إلى مسح المناطق البحرية المستهدفة من قبل المهاجرين السريين ، طبق في عام 1999 في مضيق جبل طارق ، يتم استخدام تقنيات متقدمة في مراقبة الحدود ، أنظمة رادار مسافات طويلة ، أجهزة استشعار ، كاميرات حرارية ، أجهزة الكشف الليلي و زوارق لخفر السواحل .

ج-نظام معلومات التأشيرة : تسجيل المعلومات البيومترية لطالبي التأشيرة لتسهيل تبادل البيانات بما يمكن السلطات الوطنية المختصة من الدخول وتحديث التأشيرة والتشاور الكترونيا حول هذه البيانات ، ويربط القنصليات في دول خارج الاتحاد وجميع نقاط العبور الحدودية الخارجية لدول شنغن .

- الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء : تم المصادقة عليه من قبل الزعماء الأوروبيين ، بهدف القضاء على الهجرة غير الشرعية ، وصرح في هذا الشأن "**نيكولا ساركوزي**"خلال مؤتمر القمة الأوروبي الذي انعقد في بروكسل : " **لقد بنينا بالإجماع ميثاق الهجرة ، و كما تعلمون هذه القضية على رأس أولويات الرئاسة الفرنسية**" وقال مضيفا : " **إن أوروبا لديها اليوم سياسة حقيقية للهجرة**" . وتضمّن الميثاق :

-الهجرة واللجوء السياسي(من خلال قوانين غير إلزامية للتحكم في الهجرة القانونية و محاربة الهجرة السرية من خلال القواعد الواردة في الميثاق ما يسمى بالبطاقة الزرقاء(**) .

-تضمن أنّ المهاجرين السريين الذين يقاومون الترحيل يمكن احتجازهم لفترة طويلة ، تصل إلى (18 شهرا) ومنعهم من الدخول من جديد إلى دول الاتحاد الأوروبي لمدة 5 سنوات .

-تشديد المراقبة على الحدود مع المحاولة انتهاج سياسة أفضل في مجال اللجوء .

-مراعاة الدول الأخرى- الأوروبية- مصالح الدول المجاورة في صياغة سياسات الهجرة و اللجوء السياسي تجنبا لتصاريح إقامة جماعية للأجانب في دولة ما، (2011 أقدمت كل من إسبانيا وإيطاليا على منح تصاريح إقامة لأكثر من (700 ألف) مهاجر سري دفعة واحدة، ما أثار غضب باقي دول الاتحاد).

في شأن قضية الهجرة و اللجوء تبنى الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2011 إستراتيجية جديدة للتعامل مع قضايا الهجرة عرفت باسم " **اقتراب الاتحاد الأوروبي العالمي الجديد الخاص بالهجرة و الحركة**"[8].

- **اتفاق (5+5)**: أعلن عنه في 1990 بروما، يضم كل من تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وليبيا، ودول الاتحاد الأوروبي فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطا[9]، نص على ثلاث محاور: الأمن و الاقتصاد والمسألة الثقافية والاجتماعية.

ودائما في إطار مباحثات (5+5)، تم إدراج ملف الهجرة لأول مرة باهتمام كبير في **قمة تونس** التي خصصت لدراسة مجال الهجرة في الحوض المتوسطي والمنعقدة يومي 16 و17 أكتوبر 2002م، ثم في **اجتماع الرباط** في 22 و23 أكتوبر 2003م، وكذلك **لقاء الجزائر** في سبتمبر 2004م. فقد سمحت هذه اللقاءات بالتطرق إلى أغلب النقاط المهمة المتعلقة بالهجرة عامة ومشكلة الهجرة غير القانونية خاصة، وكيفية بناء حوار وتعاون فعال في مجال تنظيم حركات الأشخاص بين الأطراف، وتحسين وضعيات العمال المهاجرين ومحاربة الدخول السري خاصة بإبرام اتفاقيات إعادة القبول والإدماج بين الدول المعنية بها (دول الانطلاق والعبور والاستقرار) [10]. يعمل الاتحاد الأوروبي على مستوى اللقاءات الأوروبية الإفريقية الذي يضم (57 دولة) افريقية و أوروبية، حتى يتمكّن من غلق جميع المنافذ وتعزيز وسائل المراقبة، كخطوة تهدف إلى تحصين أوروبا من تسلل المهاجرين غير الشرعية، كما تشمل تأهيل الوحدات الأمنية، ويدخل ضمن تلك الإجراءات زيادة التنسيق مع الدول المصدرة للمهاجرين ودول المعبر[11].

إنّ الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي في حماية البيت الأوربي لم تحقق ما كان يصبو إليه اتفاق (**5+5**) لاقتصاره على دول دون أخرى ذات أهمية وفعالية

في حركية التنقل، وهذا ما دفع الأطراف الأوروبية إلى إيجاد مقاربة تكون أكثر صرامة تشرك كل الدول من خلال الشراكة الأورو متوسطية.

-الشراكة الأورومتوسطية، مسار برشلونة 1995: وقع اجتماع بين كل الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط في برشلونة بإسبانيا، الذي يضم دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط ومن بين المواضيع التي تناولتها الشراكة الأمن والاستقرار في المنطقة وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، وتحقيق شروط تجارية متبادلة مرضية لشركاء المنطقة، وضعت تلك الشراكة الأسس لما بات يعرف **بالاتحاد من أجل المتوسط**. كما تعد الهجرة غير الشرعية من أهم محاور الشراكة[12]، وأعلنت أوروبا تصديها وتعزيز وسائلها الردعية ضد المهاجرين غير الشرعيين[13]. إنّ التشريع الأوروبي منذ **شنغن** وصولا إلى الشراكة، وكذلك الاتحاد من أجل المتوسط الذي تم الإعلان عنه سنة2008 جاء بطريقة تصاعدية، أي من مراقبة الحدود إلى عقوبات بالسجن تتجاوز في بعض الأحيان (10سنوات). أما إذا اعتبر المهاجر غير الشرعي بمثابة إرهابي فهذا يقيم الدليل على تعزيز الوسائل الردعية للحد من تفاقم هذه الظاهرة[14].

ركّزت معظم المشروعات المشتركة (عملية برشلونة95) بين الاتحاد الأوروبي وحكومات شمال إفريقيا على منع المهاجرين غير الشرعيين بالقوة، من التسلل إلى أوروبا سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز أو طريق ترحيل المهاجرين غير الشرعيين ، كما سعت إلى تدعيم الاتفاقات الأمنية المشتركة الثنائية أو الجماعية بين الدول الواقعة على ضفتي المتوسط وإنشاء بنك معلومات أوروبي للإنذار المبكر للسلطات الأمنية بوجود مهاجرين غير شرعيين داخل أوروبا.

إنّ أحداث 11/ 09/ 2001بالولايات المتحدة الأمريكية كان لها دور في خلق إطار من الشكوك، وجعل كل مهاجر شرعي وغير شرعي متهما بشكل أو بأخر بميوله إلى العنف والجريمة خاصة العرب و المسلمين، على سبيل المثال قامت **الحكومة الايطالية** بخطوات ضد المهاجرين من خلال:

*) في 2009 أصدرت إيطاليا قانونا يسمح بمعاقبة أي مهاجر غير شرعي يدخل الأراضي الايطالية و يرفض المغادرة بالسجن لمدة عام إلى (4سنوات) أو غرامة مالية تقارب 10الاف يورو.

*) اتخذت سياسة الترحيل ألقسري للمهاجرين إلى بلدانهم .

*) في 2014صرح رئيس الحكومة الايطالية" ماتيو رينزي" مخاطبا مؤسسات الاتحاد الأوروبي :" **إن كانت دراما رسو المهاجرين على الشواطئ الايطالية ليست اختصاص الاتحاد ، فاحتفظوا بعملتكم اليورو و اتركوا لنا قيمنا**" .ليؤكد هذا التصريح مشاعر الإحباط الايطالية التي تحملت عبء تدفق المهاجرين خاصة على جزيرة " لامبيدوزا"[(15)] .

أما **فرنسا** فقد شدد القانون المؤرخ في 26نوفمبر 2003 شروط الدخول مع تشديد العقوبات(طردت السلطات الفرنسية ما يقارب20،000مهاجر سنة 2005) ، كما استحدثت في عام 2007 وزارة تحت إسم" وزارة الهجرة و الاندماج والهوية الوطنية" وهذا في عهد ساركوزي. كما قامت بتغيير قانون الهجرة في عام 2012 ، حيث لم يعد القانون الجديد يعتبر الهجرة غير القانونية جريمة ، كما كان الحال في السابق(المهاجر غير الشرعي يتعرَّض للحبس الاحتياطي لمدة (33 يوم) تقريبا ويتماشى القانون الجديد مع مقررات محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي والتي تمنع اعتقال مهاجر غير شرعي إلا في الحالات التي ترتكب فيها مخالفات .

ويعتبر قانون الهجرة الفرنسي من أكثر القوانين مرونة في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين ، حيث يمنح بعض الامتيازات (الحق في العلاج) [(16)] .

في إسبانيا تم تنقيح القانون المتعلق بالهجرة أربع مرات منذ2000 ، وينص قانون 2009 على طرد المهاجرين غير الشرعيين و يمكن أن تفرض عقوبة على كل مهاجر ارتكب جناية صدر في حقه بمقتضاها الحكم بالسجن لا تتجاوز مدته (6 سنوات) وبالطرد ، ويفرض هذا القانون غرامة مالية تقدر بـ (10آلاف) يورو و(100 ألف) على كل من يتورط في إدخال مهاجرين غير شرعيين ،كما أقر المشرع الاسباني قانون2010 حملة من التدابير منها :

-التضييق على المهاجرين الشرعيين وفاقدي الشرعية ، ما أدى بالمهاجرين المغادرة طوعا آو قسرا ، وهذا بسبب القانون 2010 الذي ينص على عقوبات مشددة في حق الشركات والمقاولات والمؤسسات التي تمنح عقود عمل للمهاجرين الذين لا يملكون وثائق الإقامة بإسبانيا .

الشرطة الأوروبية (اليوروبول) : هي مسؤولة عن تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية في مختلف المجالات التي تهدد الأمن الأوروبي مثل تهريب المخدرات والإرهاب والإجرام الدولي والسرقة ومكافحة غسيل الأموال... أما في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تتولى تنسيق التحريات والتحقيقات التي تتم على مستوى دول الاتحاد الأوروبي ودعم فرق البحث المشتركة.

كما وضعت شرطة اليوروبول شبكات تهريب المهاجرين تحت تركيزها خاصة تلك التي تشتغل في الفيتنام، والعراق وإيران وأسيا الجنوبية وشمال إفريقيا، وهذا باستعمال الوثائق المزورة، كما أصبحت مهتمة منذ 2010 بحالات الزواج التي تتم بغرض الحصول على الوثائق، كما تدخلت في 2010 في ستة عمليات متعلقة بتهريب المهاجرين أدت إلى توقيف 80 مهربا.

-2011 قامت **اليوربول** بإنشاء مشروع محاربة الهجرة غير الشرعية في كل من المجر والنمسا و إلقاء القبض على (724 مهاجر) غير شرعي عبر صربيا إلى المجر.

***) سياسة الإعادة:** و هي سياسة توفيقية بين الجهود البوليسية والجهود الإقناعية تجاه الحد من الهجرة غير الشرعية، وتعني إقناع المهاجرين غير الشرعيين بالعودة إلى بلادهم الأصلية مقابل الحصول على بعض المزايا.

***) جهود الشرطة المحلية:** ويدخل عملها في ما تتخذه أجهزة الأمن الوطنية من إجراءات لتأمين الحدود، وضبط المستفيدين من المهاجرين غير الشرعيين وتقديم مميزات لهم في حالة إدلائهم بمعلومات تفيد في القبض على عصابات تهريب الأشخاص.

***) برنامج الهجرة واللجوء:** يركز البرنامج المتخصص مع البلدان الثلاثة (الجزائر والمغرب وتونس) خلفا لبرنامج التعاون مع بلدان ثالثة في مجال الهجرة واللجوء، على تعزيز قدرات بلدان المنشأ والعبور، وهو يهدف إلى مايلي:

*) تعزيز الروابط بين الهجرة و التنمية.
*) تشجيع الإدارة الفعالة للهجرة الاقتصادية.

*) مكافحة الهجرة غير الشرعية وتسهيل إعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين.

*) حماية المهاجرين من الاستغلال والإقصاء و دعم مكافحة الاتجار بالبشر.

*) تشجيع سياسات اللجوء والحماية الدولية وحماية الأشخاص عديمي الجنسية.

-التعاون الميداني بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي بعد الربيع العربي :

في 30 أوت 2003، وقعت إيطاليا إتفاقا ثنائيا مع ليبيا اعترفت به رسميا بالأضرار التي سببها الاستعمار الايطالي ونصّت على دفع تعويضات قيمتها (5مليارات) يورو على مدة 25 سنة.

وفي إطار هذه الاتفاقيات التي قدمت بموجبها إيطاليا لليبيا معدات و سفن لمراقبة سواحلها. أعلنت ليبيا وإيطاليا في ماي 2009 عن القيام بدوريات مشتركة لمدة ثلاث سنوات في المياه الدولية و الليبية، ويسمح الإجراء الذي اعتمدته البلدان للسفن الايطالية أن تجبر الزوارق التي يعترض سبيلها على العودة إلى المياه الليبية، سمحت هذه الدوريات بإعادة مئات المهاجرين قسريا إلى ليبيا حيث تم توقيفهم في أعالي البحار (تم اعتراض 900 مهاجر غير شرعي في المياه الدولية في ماي2009)، يبدو أنّ هذه العمليات أسفرت عن انخفاض كبير في أعداد الوافدين من المهاجرين إلى 'يطاليا (عن طريق لامبيدوزا).

وقعت ايطاليا مع ليبيا في خريف 2013 تقديم المساعدة لليبيا من أجل مراقبة حدودها الجنوبية مع البلدان الإفريقية بواسطة الأقمار الاصطناعية.

في2010 إعتمد الاتحاد الأوروبي أيضا مبادئ توجيهية بشأن الإنقاذ في البحار، تقتضي من الدول الأعضاء تقديم المساعدة لسفن المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل، والسماح لهم بالرسو و النزول وفقا للقانون الدولي الذي يكفل الحق في عدم الإعادة القسرية.

لقد حاولت الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون ألعملياتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي "**فرونتكس**"[17] ، وبالتوازي مع تأسيس وكالة" فرونتكس" ، أصدرت الدول الأوروبية ما عرف باتفاقية " **دبلن**" في عام 2003 بهدف التعامل مع طلبات اللجوء السياسي ، وعدم تمكين طالبي اللجوء إلى التقدم إلى دولة واحدة . وتمثل هذا الاتفاقية الحجر الأساس في تأسيس نظام لإعادة التوزيع بهدف التعامل مع طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين بناءا على قاعدة "**الدولة الأولى التي تستقبل المهاجرين**" والتي تبدأ بفحص طلبات اللجوء السياسي وإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم .

إنَّ تطور التعاون العملي مع ليبيا بالتوازن مع هذه الثنائية ، حيث تنصُّ (المادة14) من لائحة "إنشاء **فرونتكس**" على أن "**تسهل الوكالة التعاون العملياتي بين دول الأعضاء وبلدان المغرب العربي**" وتشير خطة العمل 2010 للوكالة أنّه" ينبغي منح أولوية لإبرام إتفاقات مع ليبيا ، تونس ، الجزائر والمغرب وتركز هذه الاتفاقيات على تبادل المعلومات وتحليل مخاطر الهجرة وتطوير مشاريع مشتركة للتدريب والبحوث وتنفيذ عمليات مشتركة تضم العديد من الدول والأعضاء[18] . عملية **هيرا** في 2008 ردعت نحو (4 آلاف و373 مهاجر) غير شرعي من غرب إفريقيا متجهين إلى جزر الكناري ، وتدخلها في البحر الأبيض المتوسط في أعقاب الأزمة الليبية ، ونشرها لفريق التدخل السريع على الحدود التركية اليونانية[19] . وقدرت ميزانيتها لعام 2009 ب(88مليون) يورو و في عام 2013 ب(87 مليون) يورو .

ويتضمَّن اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر المبرم في عام2005 بندا يذكر بالتزام الاتحاد الأوروبي و الجزائر إعادة قبول مواطنيها ، بيد أنَّ هذا الشرط عام جدا و لا ينص على إجراءات محددة للتنفيذ ، أما اتفاقات الشراكة الأقدم التي تربط بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وتونس فهي لا تنص على بنود من هذا النوع .

ثانيا . الآليات والسياسات التحفيزية الأوروبية : وهي تتمثل فيما يلي :

– المساعدات والإعانات التنموية : تتمثل في منح قروض بدون فوائد(تقوم بها البنوك الدولية وصندوق النقد) وتمنح هذه الإعانات إلى الدول المعنية –المصدرة للهجرة– حتى توفر للشباب فرص عمل في بلدهم . وتهدف إلى مايلي :

*) دعم السياسات الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز والعمالة والحماية الاجتماعية، لا سيما حماية العاملين المهاجرين، وضمان إدارة فعالة وأمنة للحدود.

*) دعم إصلاحات وبناء القدرات في مجالات مثل العدالة والشؤون الداخلية، بما في ذلك اللجوء والهجرة و إعادة القبول، والإجراءات التي تستهدف مكافحة ومنع الاتجار في البشر.

*) **التمويل المتخصص**: البرنامج القديم الذي كان يطلق عليه " **برنامج التعاون مع بلدان ثالثة في مجال الهجرة واللجوء**"، والذي أصبح "**برنامج الهجرة واللجوء**.

-**الاستثمارات**: يقوم بها البنك الأوروبي للاستثمار بالدور المركزي لتجسيد الخيارات، وذلك بالتنسيق مع الدول المعنية، بتوفير الإمكانات الضرورية لرؤوس الأموال للعمل في الدول المعنية بالأمر "**برنامج ميدا1و2**". إنّ احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية ودولة القانون والمجتمع المدني مندمج في المقاربات الوقائية للهجرة غير الشرعية، وقد تمّ تعميم هذه المبادئ منذ اعتماد معاهدة امستردام1997التي دخلت حيز التنفيذ في ماي1999.

-**الهجرة الانتقائية** في هذا الإطار وقع الاعتماد على ما سماه " الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي" "**بالهجرة الانتقائية أو المنتقاة**"، عوضا عن "**هجرة الإذعان والهجرة المفروضة**" وتعني الهجرة الانتقائية قبول نسبة محددة ومعينة من أصحاب الشهادات العليا والكفاءات(الطب والهندسة، الإعلام) و تمثل كل من فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وألمانيا أكثر الدول المعنية بقبول هذه الهجرة وتمثل كندا النموذج الناجح في انتقاء المهاجرين ودمجهم في المجتمع الكندي ويرى بعض المسؤولين في العواصم الأوروبية أن انتهاج سياسة الهجرة الانتقائية (من خلال الشبكات الصائدة للعقول و الأدمغة) [20] واستبعاد المهاجرين التقليديين.

هناك توجهان رئيسيان في أوروبا لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

الاتجاه الأول يطالب بضرورة تقوية التحكم في الحدود الأوروبية من خلال زيادة دوريات الاستطلاع و تدعيم دور وكالة فرونتكس.

الاتجاه الثاني يرى أنّ وضع قيود أكبر على الحدود الأوروبية سيؤدي فقط إلى تقليل خيارات المهاجرين المتعطشين للهجرة إلى أوروبا وسيدفعهم إلى التوجه نحو براثن مهربي المهاجرين وتجار الهجرة غير الشرعية.

المحور الثالث. دور الحكومات في شمال إفريقيا- الجزائر، تونس، المغرب وليبيا- في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

لقد أصبحت قضية الهجرة تصنف في أغلب سياسات الدول سواء المصدرة لها أو المستقبلة منها من أهم القضايا الأمنية، خاصة إذا نظرنا إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة لوجود ربما أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، وعليه ونتيجة للإجراءات والآليات التي تبنّاها الاتحاد الأوروبي حتّم على دول المغرب العربي اتخاذ مجموعة من الآليات والخطوات للحيلولة والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تؤثر في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، ومن المبادرات المتخذة مثلا في :

تونس : تتراوح العقوبة بين (3 سنوات) و (20 سنة) و دفع غرامة مالية تصل إلى (100 ألف) دينار تونسي ، في الآونة الأخيرة وجدت تونس نفسها دولة مصدر وعبور في أن واحد ، ولهذا اتخذت مجموعة من الإجراءات و التشريعات مستوفاة من أعمال وزارة العمل و المؤسسات المتخصصة، ووزارة الداخلية.

القانون (رقم 28) المؤرخ في 30مارس 1977 جرم عمليات تسهيل الإبحار خلسة بكل أشكاله مع دفع غرامة مالية (300 دينار) تونسي أو سجن مدة (6 أشهر) أو إحدى هاتيتن العقوبتين.

-تم تنقيح هذا القانون (رقم 6) المؤرخ في 3 فيفري2004 و اعتبر المشرع التونسي هذه الجريمة – الإبحار خلسة- جريمة قصدية وشدد في النقطة الثانية من العقوبة من (3 سنوات) إلى (20 سنة) و دفع غرامة مالية (100 ألف) دينار أي (83 ألف) دولار[21].

المغرب : هناك (50 مادة) منظمة للهجرة غير الشرعية والتي تعتبر إنّ كل شخص غادر التراب المغربي بطريقة سرية، باستعمال وثائق مزورة، أو انتحال إسم

أخر ، أو كل شخص تسلل إلى الأراضي المغربية يعتبر مهاجر غير شرعي ، ويتعرّض إلى العقوبة التي تتراوح من شهر إلى سنة و غرامة مالية ، ضف لهذا صدر قانون خاص في 2013 و دخل حيز التنفيذ جانفي 2014 و الذي يعاقب كل أجنبي يدخل المغرب بطريقة غير قانونية بالسجن من 6 أشهر إلى سنة و غرامة مالية (3000 درهم) إلى (10000درهم) ، و يقدم أيضا هذا القانون تسهيلات للمهاجرين السريين من أجل تسوية وضعيتهم (استفاد حوالي 18 ألف مهاجر سري من التسوية) .

ليبيا : أصدر مؤتمر الشعب العام قانونا (رقم19) لعام2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية ، و ينص القانون على العقاب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وغرامات مالية تصل إلى(25 ألف) دولار ، وقد تصل عقوبة المهّرب إلى السجن المؤبد في حالة وفاة أحد الأشخاص الذين تم تهريبهم بطرق غير شرعية[22] ، ومع اندلاع الثورة في ليبيا ، إرتفع إيقاع الهجرة من ليبيا نحو البحر ، فقد بلغ عدد الذين وصلوا إلى السواحل الايطالية سنة 2012 بـ(20 ألف) وتضاعف الرقم في 2013 بحوالي (70 ألف) مهاجر ، 2014 تجاوز (218 ألف) حسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، وبلغ عدد الغرقى (3.400) وينتمي معظم المهاجرين إلى جنسيات سورية وصومالية ، سودانية ، اريتريا ومصر وفلسطين . وفي ليبيا تصل العقوبة إلى السجن المؤبد مع دفع غرامة مالية تقدر بـ (30 ألف) دينار ليبي ، إذا انتهت العملية بموت المهاجرين .

الجزائر . الآليات القانونية و الاقتصادية لمكافحة الهجرة غير الشرعية :

– القانونية : قامت الجزائر بمجموعة من التغييرات على التشريعات الجزائرية بموجب القانون رقم(11–08) بتاريخ 21جوان 2008 الخاص بدخول و إقامة و تنقل الأجانب في البلاد[23] .

يسعى القانون الجديد لعام 2008 إلى تلبية الرغبة في التعامل مع تدفقات الهجرة المختلفة والأخذة في تزايد و يحدد القانون الإجراءات الجنائية التي تطبق على أي شخص تتم إدانته بانتهاك القانون وفقا لما هو منصوص عليه بموجب هذا القانون وهو ما يعاقب عليه إداريا بالترحيل وفقا (للمادة 22) التي يطلب بموجبها من الأجنبي قيد النزاع مغادرة الجزائر في غضون(30 يوم) حسب ما جاء في (المادة30) التي تنص "على أنّه يتم ترحيل أي أجنبي بموجب مرسوم من وزير

الداخلية". وفي إطار سلسلة التعديلات التشريعية المواكبة للتغيرات الدولية، وانتشار ظاهرة انتقال الشباب الجزائري إلى أوربا بصفة غير قانونية، استحدث المشرع الجزائري في مدونته العقابية (بموجب تعديل2009) (المادة175 مكرر 1) دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة(20.000دج) إلى (60.000دج) أو بإحدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى لتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول. وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود" .

*) إنشاء مراكز احتجاز في الجزائر، على الرغم من الجدل الذي يحيط بها وتردد الحكومة الجزائرية في اتخاذ هذه الخطوة:

-الاقتصادية: - تقليص نسبة الشباب من خلال تفعيل السياسة الوطنية لترقية التشغيل ومكافحة الجريمة المصادق عليه 2009 والتي ترمي: إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج ويتضمن ثلاث عقود: عقود إدماج حاملي الشهادات، عقود إدماج المهني، عقود تكوين إدماج.

وعموما وفقا لتقديرات الفترة2009-2013 تشير إلى توفير (452،585)منصب عمل كمعدل سنوي، وهو ما يسمح بخفض نسبة البطالة إلى (9 بالمائة) خلال 2010-2014. كما أقرت الجزائر في 2014 ترحيل حوالي (3000 مهاجر) إفريقي من جنسية نيجرية إلى بلدهم النيجر لوجودهم في وضعية غير قانونية[24]، و الذين يحاولون الوصول إلى التراب الليبي و المغادرة إلى ليبيا بعد ذلك.

1. الجهود الدولية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

1-منظمة العفو الدولية كمثال عن معالجة قضية الهجرة غير الشرعية:

وضعت المنظمة الهجرة كمشكلة وهذا من خلال ما يلاقيه المهاجرون من أصناف العذاب و المخاطر، فقد أصدرت عام2004 تقريرا تحت عنوان" **من أجل برنامج عمل دولي لحقوق**

الإنسان – تعزيز حقوق اللاجئين و المهاجرين" نبهت إلى أنّ كثير من السياسيين هم الذين عملوا على إذكاء وتأجيج مخاوف الشعوب من تهديد هويتها وأسلوب حياتها ، بسبب تزايد موجات الهجرة مما يخلق الكراهية والنزعات العنصرية ضد المهاجرين ، مؤكدة على أنّه مهما كانت محاولات السياسيين .

كما تصدت المنظمة إلى محاولات بعض الدول(بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) لإنشاء آليات –مراكز إيواء- خارج حدود الدولة يحجز فيها طالبي اللجوء ، ريثما يتم البت في طلباتهم ، وكان الاقتراح البريطاني يقضي بإنشاء هذه المراكز خارج حدود دول الاتحاد الأوروبي لتجنب الالتزامات القانونية الخاصة بحماية اللاجئين . و هكذا تظل المشكلة التي تواجه كل آليات الحماية الدولية للمهاجرين متمثلة في إقناع هؤلاء السياسيين وواضعي السياسات ، والشعوب بالضرورة الملحة للدفاع عن نظام اللجوء ومحاربة التمييز الذي يمارس ضد اللاجئين والمهاجرين ، مع ضمان قيام المجتمع الدولي بمسؤولياته لتأمين و حماية اللاجئين و المهاجرين[25] .

المحور الرابع. سياسة التعاون الإقليمي الأوروبي ألمغاربي في تكييف السياسات و القوانين لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بعد ثورات الربيع العربي.

ظل التعامل الأمني هو القاعدة في تناول الاتحاد الأوروبي لقضية الهجرة غير الشرعية حتى قيام ثورات الربيع العربي ، ازداد تدفق المهاجرين غير الشرعيين و طالبي اللجوء على نحو غير مسبوق ، وهو ما دفع بدوره قادة الاتحاد الأوروبي إلى التفكير في إطار استراتيجي شامل للتعامل مع قضايا الهجرة و اللجوء .

في 24 مايو 2011 ، أطلقت المفوضية الأوروبية حوار حول الهجرة والتنقل والأمن مع دول جنوب المتوسط ، حيث يندرج هذا التواصل بشأن مقترحات المفوضية الأوروبية لإتباع مقاربة أكثر تنظيما وشمولا للتحديات والفرص المرتبطة بالهجرة السرية ، في إطار مواجهة التحديات الجديدة التي طرحتها ثورات الربيع العربي في مجالي الهجرة و التنقل ، و يندرج هذا الحوار في إطار أهداف المقاربة

الشاملة لملف الهجرة و سياسة الجوار الأوربية و التي تسعى إلى دعم و تشجيع الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الأمن من خلال تنفيذ شراكات محددة وثنائية لاتفاقيات التنقل بين الدول الشريكة و الدول الأعضاء .

وإذا كان هذا التواصل قد أعلن عن إقامة حوار بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط ، فإنَّ معظم التدابير تتعلق بتخصيص الموارد المالية والبعثات الموجهة لتعزيز الرقابة على الحدود الخارجية[26] . لقد استغلت دول أوروبا الآثار المتعددة لثورات الربيع العربي لتوحيد الرؤى والأهداف لضمان أمن حدودها ، من خلال تكثيف الرقابة في فضاء شنغن .

-في 18نوفمبر 2011تبنى المجلس الأوروبي إستراتيجية جديدة للتعامل مع قضايا الهجرة (الاقتراب العالمي الجديد الخاص بالهجرة والحركة) ويتكون من إطارين :

*) الإطار الأول اتفاقيات الحركة والتي تتم مع جوار مباشر مع الاتحاد الأوروبي تونس والمغرب ومصر ويندرج هذا الإطار ما يعرف **بالمال، النفاذ إلى السوق الأوروبي و القابلية للتنقل بين الدول الأوروبية والعربية**(قابلية الحركة للعمالة من هذه الدول قد تكون من مصلحة أوروبا) .

*) الإطار الثاني يغطي الدول التي ليست جزءا من ترتيبات اتفاقيات الحركة و يشمل وضع أجندات مشتركة للتعاون في مجالي الهجرة و اللجوء مع هذه الدول ، وضع هذا الاقتراب أربع دعامات أساسية للتعامل مع قضايا الهجرة و اللجوء :

1-تنظيم وتسهيل الهجرة الشرعية والقابلية للحركة بين الاتحاد وبعض الدول .

2-تتجسد في منع و تقليل تدفقات الهجرة غير الشرعية من خلال تقوية نظام **فرونتكس** للحدود مع الاتفاق مع الدول الأخرى و منع تدفق المهاجرين .

3-تطوير سياسات أكثر كفاءة في التعامل مع طلبات اللجوء السياسي .

4-تعظيم العائد من الهجرة من خلال مساعدة المهاجرين غير الشرعيين في العيش الكريم . وقد وافق المجلس الأوروبي في أبريل 2012 على هذه الدعامات كإطار شامل وجامع لسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة .

-في 2013 أدى غرق ما يقارب (400 مهاجر) قرب سواحل لامبيدوزا الايطالية إلى حدوث انشقاقات بين القادة الأوروبيين حول كيفية منع مثل هذه المأساة، ففي عام 2013 أكتوبر اعترف قادة المجلس الأوروبي بالحاجة إلى تقوية دوريات الاستطلاع عبر وكالة **فرونتكس**، لكن توصلوا في الأخير إلى ضرورة مواجهة الجذور و التي تتمثل في الصراعات، الفقر، محاربة المهربين[27].

وعلى الرغم من أنّ **فرونتكس** شهدت مزيدا من الاهتمام الإعلامي بسبب تدخلها في أعقاب الأزمة الليبية، و نشرها لأول مرة فريق تدخل سريع على الحدود التركية اليونانية إلا أنها تعرضت إلى انتقادات من قبل منظمات حقوق الإنسان. وعلق العديد من المحللين على محدودية تأثيرها و ضعف ميزانيتها (86 مليون) يورو في 2013 و تعتمد على مساهمات و دعم الدول الأوروبية ، ما يعني أنها لا تمتلك أدوات فنية.

-في 2013 وافق البرلمان الأوروبي على القواعد المتبعة لنظام مراقبة الحدود الأوروبية " **اليوروسور**" من المشاركة في الصور والبيانات عن التطورات على الحدود الخارجية للاتحاد[27]. في شهر ماي 2017 غرق حوالي (58 مهاجر) غير شرعي في عرض البحر المتوسط.

المحور الخامس. الهجرة السرية في الساحل الإفريقي: الطريق الجديد من جنوب الصحراء إلى شمال إفريقيا و أوروبا.

إنّ الانشكافية التي لازمت الأمن الإنساني في المنطقة الصحراوية، لم تقتصر على الإرهاب والجريمة المنظمة، بل تعدت ذلك إلى أزمات إقتصادية ضربت المنطقة لسنوات طويلة والصراعات السياسية التي امتدت لتشمل مناطق واسعة ساهمت في هروب آلاف المدنيين من بؤر التوتر و الكوارث الطبيعية كالتصحر و الجفاف. فبسبب النزاعات مثلا منذ 1994 قدر عدد الفارين من مناطق النزاع نحو (17 مليون) منهم (6 ملايين) لاجئ[*]، وحسب إحصائيات 2009 يتواجد في إفريقيا حوالي (15 مليون) نازح داخلي، فهذا يؤدي طبعا إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية، سياسية وحتى تنموية[28]، حيث تمثل جماعات النازحين داخليا أكثر

الفئات تضررا[29] . وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن ظاهرة الهجرة السرية من منطقة الساحل الإفريقي إلى دول شمال إفريقيا وصولا إلى القارة الأوروبية .

إنّ ظاهرة الهجرة عبر الصحراء نحو المغرب العربي خصوصا حزام ليبيا الجزائر والمغرب ارتفعت منذ تدهور الأوضاع في نيجيريا و كوت ديفوار في الثمانينيات(ربع سكان هذه المناطق حاولوا الفرار) و استمر الحال في كوت ديفوار ما بين 1993-2003 عند اندلاع الحرب الأهلية في سيراليون حيث دفعت ظروف الحرب و مظاهر التدهور الاقتصادي إلى مليون شخص للعيش في الملاجئ[30] .

من غانا إلى السنغال ومن النيجر إلى التشاد ومن السودان إلى ليبيا وصولا إلى مالي أي جميع هذه الدول محاذية للجزائر من الجهة الجنوبية ، حيث صارت إمكانية تصدير هذه المشاكل نحو شمال إفريقيا بالأمر السهل ، وأصبحت آثارها واضحة خاصة على الولايات الجنوبية الجزائرية –تمنراست والتي أصبحت العاصمة الإفريقية للأفارقة- حيث ازداد العنف في هذه الولايات بين الجزائريين و المهاجرين الأفارقة – الماليين و النيجيرين – الذين فروا من بلدانهم خاصة الطوارق منهم وهذا بسبب الصراع الموجود بين السلطات المركزية – في مالي و النيجر- وجماعة الطوارق منذ ستينيات القرن الماضي .

فحسب إحصائيات جزائرية رسمية ، يتواجد حوالي (20.000) شخص من مالي والنيجر في جنوب الجزائر ، فمنذ اندلاع النزاع في التسعينيات وحتى2006 وإلى غاية أحداث الربيع العربي التي غيرت من ظاهرة الهجرة السرية في هذه المنطقة ، فقد تعقدت مشكلة الهجرة غير الشرعية أكثر وهذا بسبب تداخل فواعل ومعطيات جديدة وارتباطها الآن بتهديدات أو ظواهر جديدة منها الإرهاب والجريمة المنظمة و كذا شبكات الاتجار بالبشر ، فمنذ 2000 تم اثارة النقاش حول الترابط بين أمن شمال المتوسط وأمن جنوبه وهو السبب الذي دعى إلى إدراج موضوع الهجرة السرية في المقاربة الأمنية لدول الجنوب – الجزائر ، المغرب وتونس و ليبيا- وهذا بسب ما تخلفه من مشاكل اجتماعية ناتجة عن تواجد الأفارقة مع سكان هذه الدول (سبتمبر 2000 نشب صراع مسلح بين الليبيين و بعض المهاجرين الأفارقة أدى إلى موت 130 شخص وعلى اثر هذه الأحداث عمدت طرابلس على عزل المهاجرين في ملاجئ خاصة وتنظيم تحركاتهم) ضف لهذا انتقال

الأمراض المعدية كالسيدا ، فحسب لجنة الأمم المتحدة لمكافحة السيدا ينتشر هذا الداء في الجزائر على خط وهران-تمنراست وطريق تمنراست-غاو وبوركينافاسو-غاو ثم كوت ديفوار- غانا . ويقدر عدد من المهتمين بشؤون الهجرة السرية في المنطقة بأنّ هذه الظاهرة أصبحت تتأرجح نحو تحول دول العبور إلى دول مستقبلة ، حيث هناك احتمالية أنّ معظم الأفارقة –جنوب الصحراء- يعيشون في شمال إفريقيا .

1 . تداعيات أحداث ليبيا على تدفق المهاجرين السريين نحو دول شمال إفريقيا : الجزائر و المغرب .

منذ اندلاع التمرد في جمهورية مالي بداية تسعينيات القرن الماضي وبدايات 2006 وصولا الى 2012 إثر الانقلاب العسكري على الرئيس المالي "أمادو توماني توري"و الذي كان بسبب موجة التحولات السياسية التي عرفتها الساحة العربية والمغاربية خاصة في تونس وليبيا ، لكن الأزمة الليبية هي القطرة التي أفاضت الكأس في الصراع السياسي في مالي ، فقد سمحت الأزمة الليبية بتسرب السلاح وخروج المجندين الطوارق الذين كانوا في الجيش الليبي والتوجه نحو مالي من أجل المطالبة بالتنمية ومطالب أخرى لكن ما حدث في تونس وليبيا غيّر من مطالب الطوارق إلى حد المطالبة بالانفصال وإقامة دول ازوادية في شمال مالي ، كل هذه الأحداث أدت إلى تغيير التوازن في المنطقة وهذا بسبب تفاقم اللاجئين والمهاجرين الفارين من مناطق النزاع نحو شمال إفريقيا- الجزائر والمغرب – من أجل الوصول إلى الضفة الأوروبية .

فقد أدرك ساسة دول الجوار أنّ ترك الأمور على حالها وعدم الاهتمام بما يجري في المنطقة ، من شأنه أن يؤثر على الأمن القومي الداخلي لكل بلد ، ويزعزع الاستقرار في المنطقة وما ينجر عنه من أزمات إنسانية وفتح ثغرات أمام التدخل الأجنبي في المنطقة ولأسباب عديدة[33] .

بالنسبة للجزائر يطرح النزاع في مالي تحديات إنسانية بسبب تدفق اللاجئين- النيجر ، مالي- خاصة مع إعادة تفجر الوضع في مالي2012 بسبب الأزمة الليبية ، حيث نزح الآلاف من الماليين إلى جنوب الجزائر تمنراست ، وصولا إلى شمال الجزائر ، حيث تحولت مدينة" برج باجي مختار" قبلة للاجئين نتج عن ذلك

حدوث كارثة إجتماعية، فحوالي (9بالمائة) من السكان في بطالة، بينما يجمع أغلب سكان تيماوين على أنّ الوضع يزداد خطورة، والتغطية الأمنية للحدود هشة، وهذا راجع للإجراءات المعتمدة غير الكافية لمكافحة هذه الظاهرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الدول الأوروبية استغلت قضية المهاجرين الأفارقة إلى ورقة سياسية في مفاوضاتها مع دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، في قضايا التعاون الذي أصبح منصبا على مراقبة وضبط الهجرة السرية والحد منها، فمعظم جولات الاتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية و مجموعة (5+5) تهيمن على طاولة مناقشاتها الهجرة غير الشرعية سواء كانت من الأفارقة القادمين من منطقة الساحل الإفريقي أو المهاجرين المغاربة، فالهجرة السرية جعلت من دول العبور إلى شرطي أو دركي يحمي الحدود الأوروبية[32]، حيث أشارت الإحصائيات إلى أنّ عدد الأفارقة الذين يبقون في الدول المغاربة يفوق عدد الأفارقة الذين يصلون إلى القارة الأوروبية.

وعليه فالخط الأول لمواجهة هذه الظاهرة لا يكمن في الدول المغاربية، وإنّما في منطقة حزام الساحل بتوفير فرص التنمية و تحسين ظروف الحياة اليومية.

خلاصة واستنتاجات

*) تمثل الهجرة غير الشرعية الخط الأحمر لكافة الدول الأوروبية، وتعزز هذا الاقتناع خاصة في التسعينيات أثر تفكك دول أوروبا الشرقية، التي زودت دول الاتحاد الأوروبي بالآلاف من العمال.

*) قامت الحكومات الأوروبية بمنع الهجرة السرية من خلال تشديد الحراسة على جميع المنافذ، والاتفاق مع دول جنوب المتوسط(المغاربية) من أجل تضييق الخناق على المهاجرين.

*) إنّ السياسات الردعية من اتفاقية **شنغن** مرورا باتفاق (5+5) إلى مسار برشلونة و الاتحاد من أجل المتوسط، قد أظهرت أنّ الوسائل الأمنية وحدها لا تفي بالغرض لصد الشباب عن الهجرة غير الشرعية، وبالتالي انتهاج سياسات جديدة تعتمد على إعادة هيكلة اقتصاد الدول المغاربية، و ترشيد استعمال الثروات و توفير العمل للشباب و القضاء على الفقر و التهميش و احترام حقوق الإنسان.

*) إنّ المقاربات التحفيزية التي تم الاتفاق عليها بين الطرف الأوروبي و المغاربي لا تؤسس حلولا مستديمة و مستمرة، حيث أنّ الاعتماد على انتقاء المهاجرين الجدد، لا يتماشى مع تطلعات الدول المغاربية و طموحاتها، فهجرة الأدمغة تعتبر رأس مال لا يعوض.

*) أما من الجانب الأوروبي إنّ الهجرة الانتقائية لا تثني الشباب الطموح والمستعد للموت، من الدخول إلى أوروبا، من جهة أخرى إنّ إدماج المهاجرين خاصة ذوو الكفاءات والشهادات العليا، لا يعني بالضرورة التخلي عن الهوية والثوابت الثقافية. إنّ هذه الظاهرة تمثل أكبر تحدّ للمقاربات الأوروبية، خاصة مع انخفاض نسبة الخصوبة في الكثير من الدول الأوروبية وهذا ما يسبب تغييرا ديمغرافيا في المجتمعات الأوروبية، و انعكاسات إجتماعية عميقة، ما يدعو إلى وضع واعتماد مجموعة من القوانين الاندماجية و الابتعاد عن سياسات الإقصاء.

*) إنّ أحداث الربيع العربي أعطت صبغة جديدة لظاهرة الهجرة غير الشرعية وعبء أكبر على كل الدول سواء الأوروبية أو المغاربية منها وحتى الدول الواقعة شرق المتوسط، وهذا بسبب تزايد تكاليف وأعباء الحد من هذه الظاهرة على هذه الحكومات من خلال توفير المخيمات و الملاجئ والدواء و الإشراف على إعادة ترحيل العدد الأكبر من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية طبعا بالتنسيق والتعاون مع كل الهيئات و الحكومات.

هوامش

1) سيتا بالي، **الهجرة واللاجئون**، قضايا في السياسة العالمية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.227.

2) عبد اللطيف محمود، **الهجرة و تهديد الأمن القومي العربي** (القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003)، ص14.

3) عبد الواحد أكمير، " **الربيع العربي و الهجرة غير النظامية في البحر الأبيض المتوسط**"، (كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، الرباط)، ص ص.28-29.

*) **البطاقة الزرقاء :** هي وثيقة تمنح للأجانب ذوي المؤهلات المهنية العالية ، الذين يأتون من دول خارج الاتحاد لأجل العمل حيث تعطيهم هذه البطاقة الحق لهم و لعائلاتهم للإقامة لفترات محددة في الاتحاد الأوروبي .

4) شعبان حمدي ، **الهجرة غير الشرعية(الضرورة و الحاجة)** (مصر ، مركز الإعلام الأمني) ، ص 12 .

5) ماهر بن عبد المولاه ، " التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية : آليات الردع والتحفيز" ، **مجلة المستقبل العربي** ، ص ص .39-43 .

6) Abdallah Hafsi ; **''l'immigration Clandestine des Maghrébins ver L éurope''** ; Diplômes des Etudes Approfondies ; DEA Université de 7/11 ; Faculté des Sciences Juridique Politique et Sociales de TUNIS 2002-2003

7) معاهدة لشبونة : أصبح الاتحاد الأوروبي يتمتع بالشخصية القانونية و تهدف هذه إلى إصلاح مؤسسات الاتحاد و عملية صنع القرار فيه و تحل محل الدستور الأوروبي الذي رفضه مواطنو كل من فرنسا و هولندا عام 2005 .

8) المنذر الرزقي ، " من التقارب المتوسط إلى الحوار5+5" ، **مجلة البرلمان العربي ، العدد 102 ، (سبتمبر 2007)** .

9) رضوان الجريء ، "أسباب تنامي الهجرة السرية وآليات التصدي لها" ، سلسلة الملتقيات و الدوريات ، المعهد العالي للقضاء ، 2008 .

10) ولعلو فتح الله ، **المشروع المغاربي و الشراكة الاورومتوسطية** ، (المغرب : دار توبقال ، 1997) .

11) عبد الرحمن مطر ، " أسئلة برشلونة : قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة و التعاون الأوروبي المتوسطي" ، **المستقبل العربي ، السنة19 ، العدد 215 ، (ديسمبر/ جانفي1997)** ، ص ص .58-73 .

12) مختار بن عبدلاوي ، " من خطابات الهجرة إلى الاندماج الكوني ، ما بعد خطاب اوباما" ، **دراسات دولية ، العدد113 ، (2009)** ، ص .93 .

13) WWW.Frontex.europa.eu/examples_of_accomplished_operati/art5.html

14) فيرونيك بلانس بواساك ، **"دراسة حول الهجرة و اللجوء في بلدان المغرب العربي : اطر قانونية و إدارية غير كافية و غير قادرة على ضمان حماية المهاجرين و اللاجئين و طالبي اللجوء"** ، الشبكة الأوروبية المتوسطية ، كوبنهاغن ، (دسيمبر2010) ، ص ص .57-65 .

15) كلاعي أمين ، "إشكالية الهجرة الدولية والعربية" ، **دراسات دولية ، العدد113 ، (2099)** ، ص .40 .

16) عبد الولاه ، مرجع سابق ، ص .38 .

17) تم نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، العدد 232 ، بتاريخ 22 جوان 2008 .

18) محمد مطاوع ، " **الاتحاد الأوربي وقضايا الهجرة – الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات و المستجدات** " ، ص .32 .

19) أكمير ، مرجع سابق ، ص .08 .

20) المكان نفسه .

21) منير ألرياحي ، " المفهوم القانوني لجريمة الإبحار خلسة- دورة دراسة حول الإبحار خلسة- ، (تونس : المعهد الأعلى للقضاء ، 2004) ، ص .10 .

22) مطاوع ، مرجع سابق .

23) اكمير مرجع سابق ، ص .31 .

24) www.AMINESTI.org

25) بتقة خديجة ، **السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية** ، مذكرة ماجيستر ،(جامعة الحاج لخضر ، بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2013/2014) ، ص .137 .

26) مطاوع ، مرجع سابق ، ص .ص .31-33 .

27) المكان نفسه .

(🚶) **اللاجئ :** هو كل شخص يشعر بالخوف من أن يضطهد بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو العضوية في مجموعات اجتماعية ، أو له أراء سياسية .....

28) ج . إسماعيل ، "**النازحون بين الاضطهاد والنسيان**" ، الجيش ، العدد 551 ، (جوان 2009) ، ص .39 .

29) ج . إسماعيل ، "**الاتحاد الإفريقي يتبنى اتفاقية لحماية اللاجئين و النازحين داخليا**" ، الجيش ، العدد 557 ، (ديسمبر 2009) ، ص .36 .

30) office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime Organise et Migration Clandestine de L'Afrique Vers l 'Europe ; (juillet 2006) ;p .20. **Www. UNODC .Org** (27/04/2017) .

31) ع . علي ، "**موقف الجزائر من أزمة مالي ثابت و لن يتغير**" ، جريدة وقت الجزائر ، العدد 1291 ، (02/04/2013) .